

## رد ماهر الشريف على فيصل حوراني

يساهم النقد مساهمة فاعلة في إثراء الكتابة وتصويب مسارها؛ إذ إنه يؤدي دوراً مهماً في تبيان نقاط ضعف الكاتب وكشف الثغرات القائمة في عمله. غير أن هناك شروطاً لا بد من توفرها كي يكون النقد بناءً ومفيداً، يأتي في مقدمتها: أن يكون الناقد صبوراً ودؤوباً وغير متعجل، وألاً تحكمه أفكار مسبقة ونيات مبيتة، وأن يكون محيطاً بأصول الكتابة، وعلى دراية بأدوات الكاتب ومنهجه، وذا عدة معرفية عميقة تبعده عن إغراء "التصيد" السهل وتجعله موضوعياً في تقويمه، وأن يكون متواضعاً ومبتعداً ما في وسعه عن أن ينصب نفسه "أستاذاً" على الكاتب.

وكنت أمل بأن تنحكم مراجعة السيد فيصل حوراني لكتابي، "البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٠٨ - ١٩٩٣"،\* بهذه الشروط كي أجنبي فائدة من نقده، لكن أمني هذا قد خاب، ووجدت نفسي مدفوعاً إلى القيام بمهمة نقد النقد؛ وهي مهمة ما كنت لأقدم عليها لو لم تنشر المراجعة المذكورة في مجلة رصينة ومحترمة، أقدر عالياً الجهد المبذول في إصدارها.

\* \* \*

إن مراجع "البحث عن كيان"، الذي أخذ على مؤلفه "تعجله" كونه - على سبيل المثال - قد أهمل الإشارة إلى "الملاسات الأهم" لواقعة خطف الجبهة الشعبية لطائرة "ال - عال" الإسرائيلية والمجيء بها إلى مطار الجزائر سنة ١٩٦٨، هو الذي كان متعجلاً في الواقع، ولم يقرأ الكتاب إلا تصفحاً، وقدم له عرضاً مجزؤاً، كما تبين الأمثلة التالية:

● يكتب مراجع الكتاب، في سياق عرضه للفصل الأول الذي خصص له حيزاً كبيراً، أن المؤلف أهمل وقائع السجال الذي دار في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية "بشأن الحاجة إلى التعاون، أو عدم التعاون، مع دول رأسمالية متقدمة مثل بريطانيا"، علماً بأن هذه المسألة أثيرت في الصفحات ٢٩ و ٣٠ و ٣١، في سياق عرض الكتاب للعوامل التي كمننت وراء تبني قيادة الحركة الوطنية في العشرينات موقف مهادنة بريطانيا، وأورد الكتاب الآراء التي طرحتها جريدة "مرآة الشرق"، لصاحبها بولس شحادة، التي كانت تدعو إلى التعاون مع بريطانيا وتبشر بدورها "التحديثي" في فلسطين، كما تم التطرق إلى تأسيس أحزاب موالية لبريطانيا، ثم عاد الكتاب إلى هذا

\* انظر: "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٢٧ (صيف ١٩٩٦)، ص ٢٢٤ - ٢٣٢.

الموضوع، في معرض حديثه عن تحول الوطنية الفلسطينية إلى طريق مكافحة الاستعمار (ص ٣٥ - ٣٦)، وكذلك عند إشارته إلى السجال الذي دار بين أنصار شعار "خذ وطالب" ومعارضيه (ص ٣٨).

● يذكر المراجع، فيما يتعلق بالفصل الأول نفسه، أن المؤلف تعرض لثلاثة تيارات هي: تيار القومية العربية وتيار الوطنية القطرية وتيار الأممية الشيوعية، لكنه أغفل الإشارة، "إلا في جمل عابرة"، إلى التداخل الكبير بين التيارين الأولين، كما أغفل الإشارة إلى السجال في موضوع الوحدة العربية، وتحدث عن الشيوعية كتيار، وصرف "النظر عن تحديد وزنه"، علماً بأن تأثير فكر الحزب الشيوعي الفلسطيني - كما يرى المراجع - كان "محدوداً إلى درجة يصعب فيها احتسابه تياراً ومضاهاته بالتيارين الآخرين". وفي الواقع، كان التداخل بين التيارين القومي العربي والوطني القطري من أبرز المسائل التي عالجهما الفصل الأول، حتى إن أحد عناوينه الفرعية كان: "التزاوج بين الوطنية والقومية في مطلع الثلاثينات" (ص ٣٢)، إضافة إلى أن السجال بشأن الوحدة العربية شكّل، عبر إشكالية العلاقة بين الوطني والقومي، محوراً رئيسياً من محاور هذا الفصل. أمّا فيما يتعلق بالتيار الشيوعي، فقد ذكر المؤلف أن تأثيره بقي "ضعيفاً على العرب الفلسطينيين طوال مرحلة العشرينات" (ص ٣١)، لكن ذلك لم يحل دون قيام هذا التيار، بغض النظر عن وزنه، بإنتاج فكر له خصوصيته في إطار الفكر السياسي الفلسطيني؛ فكان الشيوعيون مبادرين إلى طرح هدف الاستقلال، كما كانوا سباقين، من خلال عصبية التحرر الوطني، إلى طرح حل ديمقراطي للقضية الفلسطينية، وكانوا الوحيدين الذين أيدوا قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ عند صدوره، إلخ.

● تظهر كذلك نقيصة التصفح السريع للكتاب في عرض المراجع للفصل الثاني، حيث يكتب أنه في بداية هذا الفصل (١٩٤٨ - ١٩٥٨)، "ترد سطور قليلة لا تكفي لملاء صفحة واحدة للحديث عن موقف الهيئة العربية العليا من قرار التقسيم الشهير، ورفضها الأشهر له (...). هذا الرفض الذي شكل منذ سنة ١٩٣٦، لا منذ سنة ١٩٤٧، كما يوحي إغفال المؤلف ذكر مشروع التقسيم الأول الذي اقترحتة لجنة بيل، أكثر مكونات الفكر السياسي الفلسطيني قوة وثباتاً وتأثيراً"، ثم يضيف: "والمدهش أن موضوعة التقسيم، أكثر موضوعات الفكر السياسي ارتباطاً بموضوعة الكتاب، لا تشغل من اهتمام الكاتب على مدى فصول الكتاب كلها إلا أقله".

وحقيقة الأمر أن موضوعة التقسيم احتلت مكانة كبيرة في الكتاب، وقبعت في مركز واحد من توجهات البحث الرئيسية الثالث، والذي تحدد في المقدمة على النحو التالي: "طبيعة وعي الفلسطيني لـ الآخر وتصوره كيفية وسبل حل الصراع". وعليه، فقد عالج الفصل الثاني مواقف كل المعبرين عن تيارات الفكر السياسي من هذه الموضوعة، وعاد الموقف من التقسيم ليبرز في الفصل الثالث عند عرض ما تضمنه

الميثاق القومي الفلسطيني "على صعيد وعي الآخر"، كما برز في الفصل السادس عند الحديث عن المواقف التي اتخذت من مبادرة الحبيب بورقيبة في آذار/مارس ١٩٦٥، ثم في الفصل السابع عند التطرق إلى مبادرة وزير خارجية مصر محمد حسن الزيات في حزيران/يونيو ١٩٧٣، وكذلك في الفصل الحادي عشر، وتحديداً في الفقرة الخاصة بـ "إعلان الاستقلال وعناصر مبادرة السلام الفلسطينية". أما مشروع التقسيم الأول الذي اقترحه لجنة بيل، فقد وردت إشارة مطولة إليه وإلى رفض الحركة الوطنية الفلسطينية له في الفصل الأول من الكتاب (ص ٣٨ - ٣٩)، إضافة إلى هامش من ثمانية أسطر عن ظروف تأليف هذه اللجنة وتوصياتها، علماً بأن هذا المشروع اقترح سنة ١٩٣٧ لا سنة ١٩٣٦، كما يذكر المراجع.

ويمكنني مضاعفة الأمثلة التي تثبت التعجل في قراءة الكتاب، أو بالأحرى قراءة مقتطفات منه، لكنني أكتفي بما أوردته كي لا أثقل على القارئ.

أما جزئية المراجع في تعريف القارئ بالكتاب، فتتبين في المثالين التاليين:

● عن محتويات الفصل الرابع من الكتاب، يكتب المراجع: "ففي الفصل الرابع يجول الكاتب على عدد من أدبيات فتح ويعرض مكونات المنظمة الفدائية الأكبر، ووقائع السجال الذي انخرطت فيه بشأن قيام م.ت.ف. ومواقفها منها ومن قيادتها." بهذه العبارات يتم تعريف القارئ بفصل حمل عنوان: "مفهوم الثورة واستراتيجيتها في فكر الوطنية القطرية الفلسطينية ١٩٦٥ - ١٩٦٦"، استند المؤلف في إعدادها، في الأساس، إلى عدد كبير من تعاميم "فتح" الداخلية، وحلل منطلقات الحركة ومبادئها وطبيعة الشعارات "الانقلابية" التي رفعتها مثل: "تحرير فلسطين طريق الوحدة العربية"؛ "ثورة فلسطينية المنطلق عربية العمق"؛ "الوحدة الوطنية بديل الحزبية والأرض للسواعد التي تحررها"، إضافة إلى تصورها لـ "استراتيجية الكفاح المسلح ومرآتها الثلاث"، إلخ. كما تطرق هذا الفصل بتوسع إلى السجال الذي أثارته أفكار "فتح"، متوقفاً، بصورة خاصة، أمام مساهمتين تميزتا في إطاره هما مساهمة حزب البعث ومساهمة حركة القوميين العرب، لينتهي بالحديث عن التحول الذي طرأ على موقف منظمة التحرير من ظاهرة العمل الفدائي.

● وإذا كان المراجع قدم، على طريقته، عرضاً لأقسام الكتاب الأربعة الأولى، فهو فضل القفز عن القسم الخامس والأخير الذي حمل عنوان: "من الخروج من بيروت إلى غزة وأريحا أولاً" (١٩٨٢ - ١٩٩٣)، علماً بأن هذا القسم احتوته ١٢٠ صفحة، توزعت على فصلين: عالج الأول منهما المواقف الفكرية المختلفة التي عبّرت عنها التيارات الثلاثة التي برزت في إطار الصراع السياسي الذي شهدته الساحة الفلسطينية في إثر خروج منظمة التحرير من بيروت؛ وعرض الآخر التحول الذي طرأ على مواقف "الإسلام التقليدي" وبروز ظاهرة "الإسلام الجهادي" على ساحة الفعل الفلسطيني،

والإشكاليات القديمة - المتجددة التي واجهتها الانتفاضة، والسجال الذي دار حول "مبادرة السلام" الفلسطينية، والمواقف المختلفة من أزمة الخليج، ثم من مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن و"إعلان المبادئ".

أمّا ما دفع المراجع إلى القفز عن هذا القسم كلياً، فهو تقديره أن مؤلف الكتاب قد عرض فيه "وقائع وآراء حاضرة في ذهن القارئ حضوراً كبيراً" و"لا حاجة حتى إلى التذكير بها!"

\* \* \*

كان مراجع الكتاب قد انطلق، في الواقع، من أفكار مسبقة ونيات مبيتة عندما أقحم في الأسطر الأولى من مراجعته الحديث عن انتمائي الحزبي وعن التغييرات التي أقدم الشيوعيون الفلسطينيون عليها، ليشير إلى أنني كنت كاتباً لـ "مساهمات متميزة" تجسدت في كتبي الثلاثة بشأن مواقف الشيوعيين وفكرهم؛ وفيها جئت "بما هو جديد ومفيد"، وذلك كوني كنت أفصح في حقل أعرفه واستخدمت في تقليبي لتربته أداة كنت أثق "في فعاليتها هي المنهج الماركسي - اللينيني في التحليل"، ثم يتساءل: "فأي جديد جاء به المؤلف بعد تجاوزه حدود الدائرة التي تخصص بها، وهل قدم في كتابه الجديد ما يمكن أن يكون مفيداً، ولا سيما أنه أهمل الأداة السابقة؟" وفي سياق العرض، بل منذ مطلعها، ترد الإجابة عن هذا السؤال وفحواها أن مؤلف "البحث عن كيان" لم يقدم لا جديداً ولا مفيداً!

ولا أعرف صراحة كيف استخلص السيد حوراني أنني كنت أستخدم "منهجاً ماركسياً - لينينياً في التحليل" ثم أهملته! فأنا في الواقع لم ألجأ إلى هذا التعبير في أي من كتبي، بما فيها الكتب الثلاثة التي أشاد المراجع بـ "تميزها". كل ما في الأمر أن التزامي السياسي وخياري الأيديولوجي كانا واضحين في أبحاثي بشأن الحركة الشيوعية في فلسطين؛ أمّا في "البحث عن كيان"، فقد سعيت، من دون التنكر لالتزام وخيار أعتز بهما، للتقيد بموضوعية علمية صارمة، وحاولت أن أتعامل مع تيارات الفكر السياسي الفلسطيني وتطورها بمعزل عن أي أفكار مسبقة، الأمر الذي أوصل البحث، بعد أن شق مجراه، إلى نتائج لم أكن أتوقعها. وفي جميع الأحوال، وإذا كان السيد حوراني، "الحريص"، كما يبدو، على "المنهج الماركسي - اللينيني في التحليل" والمقتنع بأهميته، معنياً بالتعرف إلى حقيقة المساهمة التي أقدمها منذ أعوام، في إطار الدعوة إلى تجديد الماركسية العربية، فإني أحيله على عشرات الدراسات التي نشرتها في مجلات عديدة، مثل "صوت الوطن" و"الطريق" و"النهج"، وإلى الكتاب الذي أصدرته في العام الماضي تحت عنوان: "عن بعض مظاهر أزمة الماركسية".

أمّا حقل "البحث عن كيان"، الذي لم يحالفني "التوفيق" في الفلاحة فيه، فهو نفسه حقل الكتب الثلاثة السابقة المشاد بها؛ حقل دراسة الأفكار السياسية وتطورها.

وكل ما فعلته في هذا الكتاب هو أنني وسعت حقل البحث، وتناولت - ربما - على دائرة اختصاص يعتبرها السيد حوراني حكراً له، لأنه كان سنة ١٩٨٠ قد أصدر كتاباً عن الفكر السياسي الفلسطيني درس فيه المواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير ما بين سنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٧٤. ولئن كان المراجع انزعج من هذا "التناول"، فأنا حقاً لا أجد مبرراً لانزعاجه هذا، كوني لم أدع في كتابي ما ليس لي، بل انطلقت في إعداده من مبدأ التراكم التاريخي في البحث، وذكرت في مقدمته أن هناك أبحاثاً ودراسات عديدة صدرت عن الفكر السياسي الفلسطيني، أشرت إلى معديها بالاسم، ومنهم المراجع نفسه، وأكدت أن هذه الأبحاث والدراسات ستشكل إحدى نقاط ارتكاز بحثي. وكوني من المقتنعين بأن إحدى ثغرات الكتابة العربية تتمثل في قفز العدد الأكبر من الكتاب والباحثين عن مبدأ التراكم التاريخي في البحث، إذ يشرع الباحث غالباً في بحثه كأنه ينطلق من نقطة الصفر، لم أجد من الضروري التوسع في دراسة تطور الفكر السياسي الفلسطيني في مرحلة ما قبل سنة ١٩٤٨، باعتبار أن هذه المرحلة أشبعت بحثاً وتناولتها عشرات الكتب العربية والأجنبية؛ فجاء الفصل الأول، الذي عالج هذه المرحلة، أشبه بتمهيد طويل لدراسة المراحل الأربع اللاحقة الممتدة من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٩٣. أما ما دفعني إلى إصدار هذا الكتاب، فهو شعوري بالحاجة إلى كتاب جامع، يتعامل في تصديه لإشكالية الكيانية مع الفكر السياسي الفلسطيني ككل متكامل على امتداد قرن من الزمان تقريباً، ويرصد نشأة وتطور كل واحد من تياراته الأربعة الرئيسية؛ وهو كتاب أعتقد أن المكتبة الفلسطينية كانت تفتقده.

\* \* \*

إن كتاب "البحث عن كيان" هو دراسة أكاديمية، منهاجاً وبنياً، ويشتمل على مقدمة وأحد عشر فصلاً وخلاصات وثمانية ملاحق وثبت بالمراجع وفهرست أعلام وفهرست مؤسسات، ويجب تالياً، أن يُنتقد على هذا الأساس. ونظراً إلى كون السيد حوراني دخل ميدان البحث التاريخي من باب الصحافة، فقد عبّر بعض ملاحظاته النقدية عن عدم دراية بأصول البحث العلمي، وهذا ما تبينه الدلائل التالية:

● يشير المراجع إلى أنني افترضت، في مقدمة كتابي، أن الوعي الكياني الفلسطيني عانى عبر مراحل تطوره جميعها قصوراً واضحاً، لكني - وهذا ما يأخذه عليّ - لم أحدد طبيعة هذا القصور، وبالكاد دلت عليه حين ذكرت أنه نجم "عن خصوصية القضية الفلسطينية وتداخلاتها وعن الاختلال الكبير في موازين القوى بين الطرفين الرئيسيين المتصارعين حولها على الأرض الفلسطينية". ويبين هذا "النقد" أن المراجع يجهل أن من أصول البحث في ميدان التاريخ أن يطرح الباحث فرضية عمل ينطلق منها، ويسعى، خلال تطور مسار البحث، لإثباتها. وعليه، فقط انطلق مؤلف "البحث عن كيان"، في مقدمته، من افتراض يزعم أن هناك قصوراً في الوعي الكياني الفلسطيني،

أما طبيعة هذا القصور، فقد تحددت في مختلف فصول الكتاب. ويكفي القارئ النبيه أن يتوقف عند العناوين الفرعية لبعض هذه الفصول ليتبين طبيعة هذا القصور، ومنها: "من رفض مشاريع الحكم الذاتي إلى التخطيط تجاه الاستقلال" (الفصل الأول)؛ "الدولة الديمقراطية وإشكالية العلاقة بين الوطني والقومي" (الفصل السادس)؛ "رفض مشروع الدولة الفلسطينية، والحفاظ على وحدة الضفتين" (الفصل الثامن)، إلخ.

● يردد مراجع الكتاب كثيراً في سياق عرضه أن كتاب "البحث عن كيان" اعتمد "مصادر مبدولة للجميع"، مستنداً في ذلك إلى تأكيد المؤلف في مقدمته أن بحثه لم يقدم إضافات نوعية على المستوى المرجعي، بل استند إلى مادة حافلة وغنية، كانت تراكمت على مدى عقود، وتعامل معها ككل متكامل، محاولاً تغطية بعض الثغرات فيها. وكون المراجع يجهل أصول البحث العلمي، ولم يكلف نفسه عناء التمعن في الكتاب ومصادره، أخذ يردد عبارة "مصادر مبدولة للجميع"!

وحقيقة الأمر أن "البحث عن كيان" استند إلى ٧٦ مؤلفاً، عربياً وأجنبياً، و٢٧ كتاباً وثائقياً، و١٠٧ وثائق سياسية أصلية، ومواد منشورة في ٤٠ دورية سرية وعلنية؛ ومعظم هذه المصادر غير مبذول للجميع. أما إشارتي في المقدمة إلى عدم تقديم إضافات نوعية على المستوى المرجعي، والتي عبرت عن إيمان بمبدأ التراكم التاريخي في البحث ورغبة في إعطاء كل ذي حق حقه، فكان القصد منها إعلام القارئ بأنني لم أكتشف عموماً، في كتابي هذا، عن مصادر لم يكشف النقاب عنها سابقاً، وهو ما كنت فعلته في أبحاثي السابقة عن تاريخ الحركة الشيوعية في فلسطين، والتي استندت - من بين ما استندت إليه - إلى مصادر أولية اطلعت على بعضها في المحفوظات السرية للكونتريز في موسكو. فهل كان يحق لي، على سبيل المثال، أن أسجل لحسابي الكشف عن مصادر مثل صحيفة "الكرمل" أو نشرة "الثار" أو صحيفة "نداء الحياة - فلسطيننا" أو التعاميم الداخلية لحركة "فتح"، في حين كان باحثون آخرون، كإبراهيم أبراش أو غازي الشعبي، قد سبقوني إلى الكشف عنها؟ إني، إذ انطلقت مما راكمه الآخرون، سعيت - في ضوء اتساع حقل بحثي وامتداده على مدى قرن من الزمان تقريباً وشموله تيارات الفكر السياسي الفلسطيني كافة - لاستكمال ما بدأوه وتغطية الثغرات التي وجدت في دراسة هذا التيار أو ذاك أو في هذه المرحلة أو تلك. وقد استغرقت مهمة تجميع المادة الوثائقية التي استند الكتاب إليها الوقت الكثير، وأحوجتني إلى دعم من أصدقاء كثيرين في مواقع متعددة، كما اضطررتني أحياناً إلى اللجوء إلى "الميكرو فيلم"، وفي مكتبة مؤسسة الدراسات الفلسطينية بالذات. فكيف يمكن لكاتب كان قد أصدر كتاباً عن الفكر السياسي الفلسطيني في ٢٤٧ صفحة من القطع الكبير، ولم يجد حاجة إلى أن يدرج في نهاية الكتاب ثبناً بالمراجع، واستند في إعداده إلى الميثاق القومي والميثاق الوطني

والمقررات التي اتخذتها المجالس الوطنية الفلسطينية في اثنتي عشرة دورة من دوراتها، كيف يمكن له أن يبخر على هذا النحو قيمة الجهد المبذول في إعداد كتاب "البحث عن كيان"؟

من ناحية أخرى، يأخذ المراجع على الكتاب خلو مراجعه تماماً من أي مقابلة، وإهمال مؤلفه "الاستفادة مما يمكن أن يلقيه شهود التطورات والمؤثرون فيها من إضاعات ضرورية على التطورات ذاتها." وهنا أيضاً بجانب المراجع الحقيقة، باعتبار أن "البحث عن كيان" يحوي عشرات وعشرات المقابلات التي أُجريت مع المؤثرين في الأحداث لحظة وقوعها، ونشرت في الكتب الوثائقية وفي الدوريات التي استند إليها. وبوجود هذه المقابلات "الساخنة" لم يجد المؤلف - المؤمن بمبدأ التراكم التاريخي في البحث - حاجة إلى إجراء مقابلات جديدة يسأل فيها المعنيين بالأمر عن أحداث وقعت قبل عقود من السنين. هذا، ومن المعروف أن المقابلة تبقى مصدراً ثانوياً لدراسة الفكر، مقارنة بالوثيقة الرسمية المكتوبة، وهو مصدر يفقد أهميته كلما تباعدت المسافة بيننا وبين الحدث، على اعتبار أن حقائق كثيرة تكون غابت عن ذهن من تجرى المقابلة معه، فضلاً عن إمكان طغيان "الذاتية" على تقويمه لأحداث وقعت قبل فترة طويلة.

● ويأخذ المراجع على مؤلف الكتاب اعتماده الوثيقة الرسمية الصادرة عن المؤسسة السياسية مصدراً رئيسياً له، وتعامله معها من دون التعرض "لا بقليل ولا بكثير لصدقيتها"، واقتصاره على تقديم عرض للتطورات من دون التدخل في تحليلها. ويتجنب المراجع ذكر فكرة رئيسية أوردها المؤلف في نهاية مقدمته، لإلقاء الضوء على المنهج الذي سيعتمده، وفحواها أن "البحث عن كيان" سيكون دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني لا في نقده، وأن الغرض منه الإجابة عن سؤال كبير هو: كيف وصل الشعب الفلسطيني إلى ما وصل إليه؟ أمّا الأسئلة الأخرى من نوع لماذا، فقد بقيت، إلى حد كبير، معلقة، وترك أمر الإجابة عنها لدراسات من طبيعة أخرى.

وفي الواقع، فإن المراجع يخلط بين تحليل التطورات من جهة وإطلاق الأحكام القيمية عليها من جهة أخرى؛ فكتاب "البحث عن كيان" حلل حيثيات نشوء الفكر السياسي الفلسطيني، بمختلف تياراته، ورصد تطوره، في تصديه لإشكالية الكيانية، في كل مرحلة من المراحل التي مر بها نضال الشعب الفلسطيني بتشابكه مع الأوضاع العربية والدولية. وكانت قناعة مؤلفه بأن دراسة من هذه الطبيعة ستكون لازمة للانتقال إلى دراسات من طبيعة أخرى تحكم على المواقف، وتقوم على منهج تحليل النصوص تحليلاً نقدياً، ورؤية طبيعة العلاقة بين الفكر والواقع، والنظر إلى مدى انسجام القول والفعل، إلخ.

أمّا اعتماد الوثيقة السياسية مصدراً رئيسياً، فيمكن في خلفيته تقدير أن الفكر هو

منتج؛ هو نص مكتوب يعبرُ منتجه فيه عن آرائه ومواقفه من الأحداث، ويكتسب هذا المصدر صدقيته من طابعه الرسمي، ولا سيما عندما يتخذ شكل تعميم داخلي أو تقرير صادر عن الهيئات العليا للمؤسسة السياسية أو شكل مقالة في دورية رسمية من دورياتها أو تصريح لأحد قياديين البارزين.

● ينوّه المراجع، في نهاية عرضه للكتاب، بـ "أهمية الصفحات التسع التي يتصدرها عنوان خلاصات (ص ٤٢٧ - ٤٣٥)"، ويكتب: "ففي هذه الصفحات، نستعيد الكاتب القدير المتمكن من تقديم قراءته للأحداث والتطورات الفكرية بعبارات تكشف ما هو ضروري". وأنا، إذ أشكر المراجع لأنه وجد - أخيراً - في الكتاب ما يستحق التنويه، أتساءل: هل نزلت الصفحات التسع المخصصة لـ "خلاصات" من السماء، مقطوعة عن مقدمة الكتاب وفصول أقسامه الخمسة؟

إن من أصول البحث العلمي في ميدان التاريخ أن يطرح الباحث، في مقدمة بحثه، فرضية عمل ويحدد إشكالية تكون في مركز اهتمامه؛ وفي ضوء الفرضية والإشكالية هاتين، يشق البحث طريقه إلى أن ينتهي بالخلاصات، التي يكثف فيها الباحث ما أسفر البحث عنه من نتائج.

\* \* \*

وإذا انتقلنا إلى الأسلوب الذي اعتمده السيد حوراني في مراجعته للكتاب، نجد أنه أطلق بسهولة أحكاماً من نوع: "وهنا يصير العرض أسلس من السابق كثيراً وتقل الأخطاء، وإن لم يختف تأثير العيوب الأخرى"، "وهنا يصير العرض ممتعاً وإن لم يأت بجديد، غير أن هذا لا يخلو مع ذلك من الأخطاء التي يقع المتعجلون فيها!". لنعد، من جديد، إلى المراجعة لنرى ما إذا بقي - بعد كل ما ذكر - ما يزكي هذا الميل إلى "الأستذة" لدى صاحبها.

● إن المراجع يأخذ على الكتاب كثرة الحواشي فيه وطولها، ويكتب: "وإذا عرفنا أن نسبة كبيرة من الحواشي مهمة، وأنها أهم أحياناً من المعلومات الواردة في المتن، فلنا أن نتساءل: لماذا جرى الفصل بينهما على هذا النحو المتعسف والمتعب؟" وتدل ملاحظة المراجع هذه على أنه لم يميز أن هناك، في الكتاب، مستويين من المقاربة: مستوى مقاربة الفكر وتطوره، في المتن، ومستوى مقاربة المؤسسة السياسية، باعتبارها منتج هذا الفكر، وكل ما تعلق بالأوضاع المحيطة بعملية إنتاجه، في الحواشي. فقد تضمن الفصل الثاني، على سبيل المثال، عنواناً فرعياً هو: "مكانة فلسطين ومخاطر الصهيونية في فكر التيار الإسلامي"، قاربت فيه، في المتن، مواقف جماعة "الإخوان المسلمين" ومؤسسها حسن البنا، وحزب التحرير الإسلامي ومؤسسه تقي الدين النبهاني، وأرجعت فيه القارئ، في الحواشي، إلى ظروف تأسيس الجماعة ومبادئها، والجهود التي بذلتها لإقامة تنظيمات لها في فلسطين.



● وأخيراً، وليس آخراً، يأخذ المراجع على مؤلف الكتاب، في سياق عرضه الفصل الأول، تعجبه في البحث عن تمايز فلسطيني على مستوى الفكر، في المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، معتبراً أنه "يصعب أن يقع الباحث غير المتعجل على ما يدل على التمايز في الفكر داخل البلاد السورية قبل وقوعها تحت سيطرة الاحتلالين الفرنسي والبريطاني". ويضيف: "أمّا الاستشهاد بمقتبسات من الكرمل الحيفاوية لتأكيد ابتداء التمايز منسوباً إلى الإحساس بخطر الاستيطان، فقد استند إلى أقوال ظهرت جميعها سنة ١٩١٣، أي السنة التي يفصلها عن بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين اثنان وثلاثون عاماً."

إن المراجع يغفل الإشارة هنا إلى أن الحديث كان يدور في هذا الفصل عن بروز وعي "وطني" فلسطيني بدئي، أخذ يتبلور بعد تحسس الفلسطينيين مخاطر المشروع الصهيوني على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وقد ارتبط تبلور هذا الوعي البدئي ارتباطاً وثيقاً بالموجة الثانية من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، التي تدفقت في إثر هزيمة الثورة الروسية الأولى سنة ١٩٠٥. وما عقبها من ملاحقات جماعية لليهود، وهي الموجة التي كشفت الطابع العنصري للحركة الصهيونية برفعها شعار "احتلال الأرض" و"احتلال العمل". أمّا قبل بداية هذه الموجة الثانية من الهجرة، فلم يكن لدى الفلسطينيين إحساس واضح بخطورة المشروع الصهيوني على وجودهم ومصالحهم. فكيف تغيب هذه الحقيقة عن كاتب أصدر عدداً من الكتب عن التاريخ الفلسطيني؟\*

أمّا قوله إنني اقتبست من "الكرمل" الحيفاوية أقوالاً ظهرت جميعها سنة ١٩١٣، فهو غير صحيح، ويدل مرة أخرى على أن المراجع لم يقرأ الكتاب إلاّ تصفحاً؛ فالمقتبسات من "الكرمل" مأخوذة من أعداد ظهرت في سنوات ١٩٠٩ و ١٩١١ و ١٩١٢ و ١٩١٣ (ص ٢٠ - ٢١ - ٢٣ - ٢٤). وكان هناك أيضاً مقتبسات من جريدة "فلسطين"، التي كانت تصدر في يافا، وكلها تؤكد أن التخوف من الخطر الصهيوني أضفى على الحركة العربية في فلسطين طابعاً خاصاً، وذلك على الرغم من غياب

\* في سنة ١٩٩٠، أصدر السيد فيصل حوراني كتاباً عن "جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨ - ١٩٤٨"، تعتمد فيه، كما يذكر في المقدمة، أن يكون "قراءة" لتاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية "تتجه لرصد ما اشتهر باسم الرفض الفلسطيني وتضع اليد على دوافعه وظواهره ونجاحاته وإخفاقاته وكل ما يتصل به"، مشيراً إلى أنه قد لجأ "في هذه القراءة إلى أسلوب تقطيعها في مقالات وليس في فصول"، وأن "وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية" تشكل "المصادر الرئيسية المستخدمة في هذا الكتاب". وبعد أن تطرق إلى الظروف الصعبة التي واجهها في إعدادها، بعد اجتياح بيروت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ وتفجير عملاء إسرائيل مبنى مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ثم الإبعاد عن العاصمة اللبنانية واللجوء إلى قبرص، والتي كان من نتائجها ضياع "الأوراق والبطاقات" التي أعدت للكتاب، توجه إلى القارئ بقوله: "وكل ما أرجوه، وأنا أقدم حصيلة هذا العمل للقارئ، أن يعاملني القارئ بإنصاف، فيغض النظر عن النواقص التي قد يكون سببها غياب المراجع والمصادر اللازمة وعن الهنات التي قد يكون مبعثها استعجالي في إنجاز الكتاب خشية الطوارئ غير المواتية."

وحدة سياسية وإدارية وجغرافية، تميز المناطق التي ستتشكل فلسطين منها عقب الحرب العالمية الأولى من غيرها من مناطق بلاد الشام. ألا تعبر دعوة صاحب "الكرمل"، نجيب نصار، إلى إقامة "جامعة عربية فلسطينية" في إطار الجامعة العثمانية عن بروز تمايز فلسطيني معين على مستوى الفكر؟ ولماذا انتقدت جريدة "المفيد" البيروتية وجهاء القدس لأنهم، كما زعمت، لا يتبعون مثال وجهاء بيروت ولا يركزون جهودهم كلها على النضال العربي العام من أجل الإصلاح واللامركزية، لولم يكن هناك مثل هذا التمايز؟ ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>